الأقباط تحت حكم العسكر

وقائع عام ونصف من جرائم

"المرحلة الانتقالية"

EGYPTIAN INITATIVE FOR PERSONAL RIGHTS

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

الأقباط تحت حكم العسكر

وقائع عام ونصف من جرائم

"المرحلة الانتقالية"

إسحق إبراهيم

مسئول ملف حرية الدين والمعتقد

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
6 شارع دار الشفاء
جاردن سيتي، القاهرة
تليفون: 73\72\71-333-279 (202+)

www.eipr.org

صورة الغلاف الأصلية لـ جيجي إبراهيم

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
ويحق إعادة نشرها مع النسبة للمصدر وذلك في غير الأغراض الربحية
بموجب اتفاقية المشاع الإبداعي غير الموطنة، الإصدار 3.0

المحتوى

الفصل الأول: العنف الطائفي والشرطة العسكرية 6
كنيسة رفح المنسية 6
صول: حرق وهدم في حراسة الشرطة العسكرية 7
أحداث إمبابة نموذجا للفشل 9
المريناب ومسئولية محافظ أسوان 12
منشية ناصر: حماية القتل على الهوية الدينية 13
الفصل الثاني: الانتهاكات المباشرة من قبل الشرطة العسكرية 16
دير الأنبا بيشوي: التمييز في تطبيق القانون 16
العنف المفرط في فض مظاهرات واعتصامات الأقباط بماسبيرو 18
اعتصام ماسبيرو الأول 5 مارس 2011 19
اعتصام ماسبيرو الثاني 8 مايو 2011 20
محاولة للاعتصام احتجاجا على هدم كنيسة المريناب 21
مذبحة ماسبيرو 9 أكتوبر 2011 22
الفصل الثالث: المجلس العسكري والتعامل مع حقوق الأقباط 30
اعتصام قنا ضد تعيين اللواء عماد شحاتة محافظاً 30
خاتمة 32
توصيات 33

مقدمة

تعرض الأقباط منذ بداية الثورة في يناير 2011 وحتى نهاية "المرحلة الانتقالية" التي انتهت بتسليم المجلس العسكري السلطة التنفيذية للرئيس المنتخب محمد مرسي بنهاية يونيو 2012 لسلسلة من هجمات العنف الطائفي التي مرت دون محاسبة للمتورطين. وبينما رصدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تصاعد وتيرة العنف الطائفي واتساع رقعته الجغرافية على مدى السنوات الأخيرة من حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك، فإن الفترة التالية لخلعه والتي تولى فيها المجلس العسكري السلطة شهدت تصاعدا ملحوظا في جسامة الاعتداءات التي وصلت إلى حرق وهدم الكنائس والقتل بالرصاص الحي والدهس تحت المدرعات.

ولم تختلف استجابة المجلس الأعلى للقوات المسلحة أثناء تولي السلطتين التنفيذية والتشريعية عن تلك التي اتبعتها وزارة داخلية مبارك في التعامل مع ملف العنف الطائفي، بل ذهب حكام مصر العسكريين إلى مدى أبعد، حيث ارتكبت الشرطة العسكرية في حق الأقباط من جرائم القتل دون رادع قانوني أو إنساني ما ليس له مثيل في التاريخ المصري الحديث، والتي تجلت أبشع صورها في مذبحة ماسبيرو حين دهست وسحقت مدرعات الجيش متظاهرين سلميين، ثم استخدم التلفزيون الرسمي كوسيلة لحشد المتفرجين وتحريضهم ضد مواطنيهم الأقباط. وبعد مرور عام كامل على المذبحة، لم يقدم المحرضون الأصليون ومن أعطوا الأوامر بارتكاب هذه الجرائم للعدالة. وحفظت التحقيقات في جريمة قتل 11 متظاهرا بالأعيرة النارية أثناء التظاهرة دون إجلاء للحقيقة، بنما أصدرت محكمة عسكرية أحكاما هزيلة بحق 3 مجندين دهسوا 15 متظاهرا آخرين في "جنحة قتل خطأ" بدعوى تهورهم في قيادة مدرعاتهم.

يستعرض هذا التقرير تحقيقات المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في الجرائم المرتكبة ضد الأقباط تحت حكم العسكر، وخصوصا ذراعه الأمني المتمثل في الشرطة العسكرية، والتي كانت تقوم بدور الشرطة المدنية في حفظ الأمن وحماية مؤسسات الدولة. ويركز التقرير على الأحداث التي ارتكبت فيها الشرطة العسكرية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك تلك الأحداث التي تدخلت فيها وأصبحت طرفا في الأزمة.

ويتضمن التقرير فصولا ثلاثة: الأول حول أحداث العنف الطائفي، لاسيما وقائع حرق وهدم الكنائس، والثاني يعرض للانتهاكات المباشرة للشرطة العسكرية وطريقة فض احتجاجات الأقباط، ونهاية يقدم الفصل الثالث عرضا لكيفية رضوخ المجلس العسكري للمظاهرات الرافضة لتعيين قبطي محافظا لقنا كنموذج لسوء إدارة المجلس العسكري للأزمات الطائفية.

ويعتمد التقرير على الشهادات التي جمعها باحثو المبادرة المصرية الذين تواجدوا في مواقع الأحداث، والإفادات المتنوعة من رجال دين ومسئولين أمنيين وتنفيذيين وشهود عيان وضحايا ومحامين عنهم ومواطنين تم اعتقالهم لفترات زمنية مختلفة، وكذلك من زيارة مصابين أثناء علاجهم في المستشفيات أو داخل منازلهم. كما تملك المبادرة المصرية مقاطع فيديو وصورا لمستندات توثق لهذه الأحداث.

الفصل الأول: العنف الطائفي والشرطة العسكرية

اتصف سلوك الشرطة العسكرية التي كانت تزاول مهام حفظ الأمن بالتعاون مع وزارة الداخلية فيما يخص الاعتداءات الطائفية بالسلبية الشديدة، والتحيز الواضح للعيان في بعض الأحداث، فلم تتدخل الشرطة العسكرية لمنع أية اعتداءات وقعت على الأقباط أو ممتلكاتهم. ورغم الحديث عن دور الشرطة العسكرية في حماية المؤسسات العامة ومنع الاعتداء عليها، إلا أن حوادث الاعتداء على الكنائس تمت في حضورها. في هذا الفصل نعرض للأحداث التي كانت الشرطة العسكرية طرفا فيها. وهي بالطبع مجرد جزء من إجمالي حوادث العنف الطائفي خلال الفترة الانتقالية.

حرق وتدمير الكنائس

"وفقًا للأحكام العامة لشرع الله عز وجل، وفتوى أهل العلم، قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بناء كنيسة صول في مكانها وبنفس المساحة."

من نص البيان الذي ألقي في نهاية مؤتمر موسع نظمته المنطقة العسكرية المركزية بحضور رجال دين مسلمين في 12 مارس 2011 لحل أزمة بناء كنيسة صول

تعرضت أربع كنائس للنهب والحرق والهدم أثناء إدارة المجلس العسكري شؤون البلاد دون معاقبة مواطن واحد.

كنيسة رفح المنسية

بدأت الحادثة الأولى في منطقة ملتهبة بطبيعتها، وفي ظل أجواء الثورة وميدان التحرير، فلم يلتفت إليها أحد، خاصة أن قوات الجيش لم تكن قد بسطت سيطرتها على الجبهة الداخلية. ففي عصر السبت 29 يناير 2011، ولعدة أيام متتالية، تعرضت كنيسة مار جرجس والعائلة المقدسة بمدينة رفح على الحدود المصرية مع قطاع غزة لاعتداءات مسلحة، وعمليات نهب وسرقة وحرق عن طريق مجموعات من الملثمين الذين حضروا بسياراتهم وهم مدججون بالأسلحة النارية.

لم يبق من الكنيسة إلا الهيكل الخرساني فقط بعد سرقة جميع محتوياتها وتدمير قبتها. وقد رفض المسئولون الأمنيون تحرير محضر بواقعة الاعتداء على الكنيسة، فتوجه كاهن الكنيسة إلى المخابرات العامة بمحافظة شمال

سيناء. تعاملت المخابرات مع الموضوع بعد وقوع الاعتداءات بعشرة أيام، حيث تمركزت مدرعات تابعة للجيش أمام بقايا مبنى الكنيسة لحمايته، ثم انسحبت بعد فترة. والمكان حاليا مهجور وقد خرب بالكامل.[1]

وقد رفضت الجهات الأمنية الطلبات الشفهية المتكررة لرجال الدين المسيحي بإعادة ترميم وتأهيل الكنيسة وإقامة الصلاة فيها. كما لا يعرف إن قامت الجهات الأمنية بالتحري عن الواقعة والنيابة العامة بإجراء التحقيقات حول الاعتداء والقائمين به.[2]

صول: حرق وهدم في حراسة الشرطة العسكرية

"الجيش ترك المسلمين يهدموا الكنيسة، الهدم والحرق والنهب تم في حراسة الجيش اللي قام بتأمين المعتدين بل أن الجيش قطع الطريق على المسيحيين ومنعهم من الذهاب للدفاع عن الكنيسة."

من شهادة الأنبا ثيؤدسيوس أسقف الجيزة[3]

تحولت خلافات بين أسرتين إحداهما مسيحية والأخرى مسلمة حول علاقة عاطفية بين مسيحي ومسلمة لأعمال عنف طائفي واعتداءات على منازل أقباط وكنيسة الشهيدين مار جرجس ومار مينا بقرية صول مركز أطفيح (4 مارس 2011) لمدة ثلاثة أيام متصلة. وقد أحاطت قوات الشرطة العسكرية بالكنيسة من جميع جوانبها فور وقوع الأحداث، وتركت جموعا غفيرة من مسلمي قرية صول والقرى المجاورة يعتدون على الكنيسة ويسرقون المقاعد الخشبية وأواني المذبح، ويعبثون بأجساد القديسين ويرمونها في الشارع، ويسيرون عليها بالأقدام، ثم تركتهم يشعلون النيران في الكنيسة. ورغم تواجد قوات مكثفة من الجيش إلا أنها لم تتدخل لتمكين سيارات الدفاع المدني من الوصول إلى الكنيسة لإطفاء النيران، أو حتى لمنع مسلمي القرية من هدم الكنيسة في اليومين التاليين، والذين كانوا يرددون شعارات دينية تارة، وتارة أخرى يهتفون "الجيش والشعب يد واحدة". في هذه الأثناء، كان القس هوشع عبد المسيح كاهن الكنيسة وأربعة مسيحيين آخرين محبوسين داخل منزل بجوار الكنيسة، قفزوا إليه من داخل الكنيسة خوفا على حياتهم عقب هجوم الآلاف.

تحت الضغط الشعبي، أعلن المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 6 مارس 2011 عن إعادة بناء الكنيسة على نفقة القوات المسلحة في محاولة لتحسين صورة جنوده. أعلن المشير أيضا أن لجنة

[1] لقاءات مع عدد من سكان رفح المسيحيين في 17 فبراير 2011 وإفادات متنوعة من رجال دين مسيحي في نفس الفترة.

[2] إفادة تليفونية من القس يوسف صبحي كاهن كنيسة مار جرجس والعائلة المقدسة في 26 سبتمبر 2012.

[3] اتصال تليفوني في 5 مارس 2011 أثناء عمليات هدم الكنيسة.

مكونة من قيادات المنطقة المركزية والكهنة سوف تتوجه إلى الكنيسة لمعاينة الموقع، وإعداد الرسوم الهندسية لاستكمال البناء قبل عيد القيامة المجيد. إلا أن أهالي صول من المسلمين رفضوا إعادة بناء الكنيسة، وأعلن قدري أبو حسين، آخر محافظ لحلوان قبل إعادة ضمها للقاهرة، أنه سيتم بناء الكنيسة خارج القرية استجابة لمطالب أهالي القرية.[4]

وقد ضغط اللواء حسن الرويني، مدير المنطقة المركزية للقوات المسلحة السابق، على قادة الكنيسة لنقل الكنيسة من موقعها القديم إلى خارج القرية في سابقة لم تحدث من قبل.[5]

ونتيجة تمسك قادة الكنيسة بإعادة بنائها في نفس المكان واندلاع احتجاجات قبطية واسعة خصوصا في منطقة ماسبيرو أمام مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون، قرر المشير طنطاوي إعادة بناء الكنيسة في موقعها وعلى نفقة القوات المسلحة، وذلك بعد أن استعانت الأخيرة بشيوخ من السلفيين لإقناع مسلمي القرية بإعادة بناء الكنيسة في نفس المكان. ففي اليوم المحدد 12 مارس 2011، عُقد مؤتمر موسع بالقرية بحضور قيادات عن القوات المسلحة، وعدد من المشايخ يتقدمهم الشيخ محمد حسان الذي اجتمع أولا مع 15 شابا من المسلمين، ثم مع ستة قساوسة، ومعهم 12 شابا من المسيحيين. ثم خرج بعد هذه المشاورات ليعلن بيانا قال في مقدمته: "إن ما جاء فيه يمثل الرأي الشرعي ورأي جموع العلماء المسلمين الذين وقّعوا عليه"[6]، وهو ما يعد استمرارا للجوء الدولة للحلول العرفية وعدم تقديم الجناة للمحاكمة. ومثل البند السابع في البيان دور مشايخ السلفية في حل الأزمة استنادا لنصوص دينية وليس للحقوق الواردة في الإعلان الدستوري والقانون. ونص البند السابع على أنه "وفقًا للأحكام العامة لشرع الله عز وجل، وفتوى أهل العلم المذكورين (أدناه)، قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بناء كنيسة صول في مكانها وبنفس المساحة على نفقة القوات المسلحة وبإشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة اعتبارًا من غد الأحد (13 مارس 2011)".

وقد شاركت النيابة العامة في إخراج سيناريو هذا المسلسل بالامتناع عن التحقيق في الواقعة والتوصل للجناة المعروفة أسمائهم، وحرر المحضر رقم 293 لسنة 2011 إداري أطفيح عن الأحداث، واستمعت النيابة العامة إلى شهادة كاهني الكنيسة الذين حددا أسماء بعض الأفراد تعرفا عليهم خلال قيامهم بعملية الهدم، وطلب محامي الكنيسة ضم المادة الإعلامية الخاصة بالموضوع خصوصا الحلقة المذاعة في 8 مارس من برنامج "مصر

[4] جاء ذلك خلال اجتماع عقده قدري أبو حسين مع ما أسماه لجنة حكماء قرية صول في 5 مارس 2011.

[5] مصادر كنسية، ومداخلة تليفونية للواء الرويني مع برنامج "الحياة اليوم" على قناة الحياة في 7 مارس 2011.

[6] وقع على البيان 19 من رجال الدين المسلمين، ينتمي عدد منهم للدعوة السلفية ومشيخة الأزهر ووزارة الأوقاف.

النهارده" على التلفزيون الرسمي، حيث قال فيها محافظ حلوان "قعدت مع الناس اللي كانوا عاوزين يبنوا الجامع مكان الكنيسة وأقنعتهم أنه غلط".[7]

التصالح لا يعطل تحريك النيابة العامة للدعوى الجنائية

طبقا للمادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية فإن النيابة العامة لها حق تحريك الدعوى. حدد القانون أيضا الجرائم التي يجوز فيها قبول التصالح حصرا، وما عدا ذلك وجب فيه استمرار الدعوى. ونصت المادة الأولي: "تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون. ولا يجوز ترك الدعوى الجنائية أو وقفها أو تعطيل سيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون."

وفي المادة العاشرة من نفس القانون أعطى المشرع للمجني عليه أو الشاكي أن يتنازل عن تحريك الدعوى ولكن في قضايا محددة. تنص المادة أنه:

"لمن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة وللمجني عليه في الجريمة المنصوص عليها في المادة 185 من قانون العقوبات وفى الجرائم المنصوص عليها في المواد 302، 306، 307، 308 من القانون المذكور إذا كان موظفاُ عاما أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة أن يتنازل عن الشكوى أو الطلب في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضي الدعوى الجنائية بالتنازل. وفى حالة تعدد المجني عليهم لا يعتبر التنازل صحيحاً إلا إذا صدر من جميع من قدموا الشكوى. والتنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلاً بالنسبة للباقي، وإذا توفي الشاكي فلا ينتقل حقه في التنازل إلى ورثة، إلا في دعوى الزنا، فلكل واحد من أولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكو منه أن يتنازل عن الشكوى وتنقضي الدعوى."

وليس من المواد المذكورة والموجودة في قانون العقوبات جريمة الحرق المتعمد للمنازل وعقوبتها المؤبد أو الإعدام إذا اقترن بها قتل أو وفاة وكذلك جرائم القتل العمدي.

أحداث إمبابة نموذجا للفشل

وقعت أحداث إمبابة الدامية يومي السابع والثامن من مايو 2011، وبدأت في الثانية ظهرا عندما توجهت مجموعة من المسلمين يقترب عددها من المائة مواطن، بعضهم ملتح وليسوا من سكان المنطقة، إلى كنيسة مار

[7] اتصال تليفوني مع مينا كمال محامي الكنيسة في 15 مارس 2011 و30 سبتمبر 2012.

مينا الكائنة بشارع المشروع لتفتيشها بحثا عن سيدة قيل أنها مختطفة، وحضر مع المجموعة شخص مسلم يدعى ياسين ثابت من مركز ساحل سليم بمحافظة أسيوط يقول إنه تزوج عرفيا من سيدة مسيحية كانت قد أشهرت إسلامها تدعى عبير طلعت ثم اختفت في مارس، وإنه تلقى اتصالا تليفونيا منها يفيد بأنها محتجزة بإحدى كنائس إمبابة بشارع المشروع.

رفض المسيحيون المتواجدون بالكنيسة طلب المسلمين، ولم يسمحوا لهم بتفتيش الكنيسة. فغادرت المجموعة المسلمة المنطقة، والتي تكتظ بكثافة سكانية قبطية واضحة. لكن بعد ساعتين بدأت مجموعات أكبر عددا قادمة من مناطق مختلفة تتجمع في شارع الأقصر، وفي الخامسة والنصف مساء تحرك نحو ألفي مسلم من المتجمهرين إلى الكنيسة، وهم يحملون أسلحة بيضاء وزجاجات مولوتوف وأسلحة نارية ثم افترشوا الأرض وأقاموا الصلاة في الشارع على بعد أمتار قليلة من الكنيسة، بينما تجمع مئات من المسيحيين داخل الكنيسة للدفاع عنها. ثم وقعت اشتباكات دامية بالأسلحة النارية وقنابل المولوتوف.

وقد أبلغ الجانبان المسلم والمسيحي الأجهزة الأمنية قبل تفجر الأوضاع، وجاءت قوات كبيرة من الشرطة العسكرية والأمن المركزي، إلا أن ضباط وأفراد الشرطة المدنية والشرطة العسكرية الذين اصطفوا بالمئات في الشوارع الخارجية وقفوا كالمتفرجين، وجابوا الشوارع ذهابا وإيابا دون تدخل لوقف المعركة المتبادلة بين الجانبين المسلم والمسيحي، رغم أن بعض أطرافها كان يحمل الأسلحة النارية أمام أعين رجال الأمن.

كان المشهد أمام كنيسة مار مينا صعبا، فهناك عشرات المسيحيين يقفون خارج الأبواب وداخلها للدفاع عن الكنيسة وأعداد أكبر من المسلمين تحاصرهم من جميع الجهات وتملأ الشوارع المحيطة بالكنيسة، واشتباكات تدور بين الفريقين بينما يقف عدد من المدرعات وسيارات الشرطة العسكرية على مداخل الشوارع الرئيسية فقط دون تدخل.

وفي الساعة الثانية فجرا استعانت القوات المسلحة بعدد من شيوخ المنطقة قدموا إلى الكنيسة واستخدموا مكبر صوت لتهدئة الاشتباكات وتحدث الشيوخ والقس أبانوب كاهن الكنيسة عن مخاطر الفتنة التي تحدث وأن مصدرها شائعة غير حقيقية، ودعوا المواطنين من الطرفين إلى العودة إلى منازلهم.

ورغم معرفة الأجهزة الأمنية بوجود كنائس قريبة من موقع الاشتباكات لكنها لم تتحرك وتشدد الحراسة عليها بل تركتها لينتقل عدة مئات من المسلمين إليها ويشعلوا النار في كنيسة السيدة العذراء في شارع الوحدة، ويذبحوا عاملا داخلها وسط تهليل وتكبير وهتافات "الجيش والشعب يد واحدة". وقد وقع ضحية هذه الاشتباكات 17 مواطنا وعشرات المصابين من الجانبين بأعيرة نارية.

هدأت الأمور عدة ساعات فجر يوم الأحد 8 مايو لكنها سرعان ما عادت مرة أخري للتصاعد صباحا، عشرات المسلمين يهتفون بالقرب من كنيسة مار مينا "إسلامية إسلامية" ثم تسيطر هذه المجموعات على شارعي الأقصر والإمام الغزالي القريب من منطقة الكنيسة. وفي الثامنة صباحا هاجم المتجمهرون عددا من المحال التجارية بهذين الشارعين.

وفي الخامسة مساء، شاهد باحثو المبادرة المصرية عمليات تفتيش منازل مسيحيين تقوم بها الشرطة العسكرية بحثا عن أسلحة، كما كانت تعتقل أي مسيحي به أي جروح أو كدمات في جسمه، حيث طوقت قوات من الجيش والشرطة المدنية بأعداد غفيرة، وبعضهم في زي مدني، منازل عدد من المسيحيين في شارع الأقصر ووجه الجنود فوهات بنادقهم إلى شرفات المنازل طالبين من السكان عدم الوقوف فيها أو على أسطح المنازل. وكانت بعض عناصر من القوة تحاول تفريق المارة الذين يقفون لمتابعة ما يحدث عن طريق تخويفهم بأن هناك مسيحيين يقومون بإطلاق أعيرة نارية من داخل منازلهم، وقامت قوات الأمن والجيش في هذا الوقت باعتقال ثمانية مسيحيين بحجة مشاركتهم في الأحداث.[8]

وقد أحالت نيابة أمن الدولة العليا 48 متهما، منهم 22 هاربا و26 محبوسا، هم 10 مسيحيين و16 مسلما، للمحاكمة أمام محكمة جنايات أمن الدولة العليا طوارئ، ووجهت النيابة للمتهمين في القضية رقم 10773 جنايات قسم إمبابة والمقيدة رقم 57 لسنة 2011 جنايات أمن الدولة العليا تهم: التجمهر، والقتل العمد مع سبق الإصرار، والشروع فيه، وتعريض السلم العام للخطر، وإحداث الفتنة الطائفية، وإشعال النار عمدا بكنيسة السيدة العذراء، وحيازة أسلحة نارية وذخيرة بغير ترخيص.

وفي الثاني من أبريل 2012 قررت محكمة جنايات أمن الدولة العليا طوارئ بالجيزة برئاسة المستشار حسن رضوان إخلاء سبيل المتهمين الـ48 بكفالة مالية قدرها 10 آلاف جنيه عن كل متهم، للطعن بعدم دستورية المادة 19 من القانون رقم 162 لسنة 1958، بشأن حالة الطوارئ، علي سند أن نص هذه المادة يتضمن عدم مساواة متهمين ارتكبوا نفس الجرم في نفس الوقت أحيل بعضهم إلى المحاكمة تحت حالة الطوارئ، وأحيل آخرون بعد انتهاءها، وأن ذلك مخالف للإعلان الدستوري الذي يقضي بمساواة جميع المتهمين أمام القانون.[9]

---

[8] للحصول على معلومات تفصيلية عن اعتداءات إمبابة يمكن مراجعة تقرير "عدالة الشارع" الصادر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في مايو 2011. http://eipr.org/report/2011/05/14/1158

[9] لدى المبادرة المصرية نسخة من ملف القضية وتابعت جلسات المحاكمة.

المريناب ومسئولية محافظ أسوان

كانت واقعة حرق وهدم أجزاء من كنيسة مار جرجس بقرية المريناب شمال محافظة أسوان مقدمة للمذبحة التي وقعت أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون بمنطقة ماسبيرو من قيام الشرطة العسكرية بدهس المتظاهرين السلميين. في المريناب لم تتواجد الشرطة العسكرية، لكن مصطفى السيد محافظ أسوان، وهو لواء جيش سابق، نفى وجود كنيسة بالقرية بالرغم من توقيعه على إجراءات هدم واعادة بناء الكنيسة بنفسه وقيام المسيحيين بالصلاة في الكنيسة منذ عشرات السنين.

وفقا لصور المستندات التي حصلت عليها المبادرة المصرية فإن أقباط القرية بدءوا منذ الثمانينات في الصلاة بمنزل من الطوب اللبن كان مملوكا لمواطن يدعى يوسف معوض وتبرع به للكنيسة لإقامة الصلوات الدينية. جرى ذلك بمعرفة الأجهزة الأمنية التي عينت حراسة على الكنيسة. ثم قدمت مطرانية أسوان التي تتبعها الكنيسة طلبا خلال عام 2009 لترميم مبني الكنيسة المتهالك نظرا لخطورته على حياة المصلين، وشكل مجلس مدينة إدفو لجنة للمعاينة أقرت بضرورة هدم المبنى وإعادة بنائه مرة أخرى، لأن ترميم المبنى بصورته الحالية لن يكون مجديا، وهو ما أكدته لجنة هندسية شكلتها المحافظة وأوصت بإحلال المبني بالكامل. على إثر ذلك، أصدر محافظ أسوان قرارا بإعادة بناء الكنيسة، وشرع المسؤولون بتنفيذه، لكن مسلمين اعترضوا على بناء قباب أعلى الكنيسة، وقامت أعداد منهم بحرق وهدم أجزاء من الكنيسة في 20 سبتمبر 2011، ولم تقدم النيابة العامة أي متهم للمحاكمة بالرغم من معرفة أسماء المحرضين والضالعين في الأحداث.[10]

[10] لمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بعنوان "أحداث المريناب: نموذج صارخ لانحياز الدولة لجانب التعصب" والمنشور على موقع المبادرة المصرية http://eipr.org/pressrelease/2011/10/05/1265

منشية ناصر: حماية القتل على الهوية الدينية[11]

"كان عساكر الجيش واقفين، والناس سألتهم هو فيه إيه؟ قال ضابط بالجيش إحنا عاوزين نضربهم، خليكم في الحتة العالية وابعدوا شوية علشان نضربهم."

من مقطع فيديو لعزت عادل قشطة، أحد المشاركين في أحداث منشية ناصر. سلم المقطع للشرطة العسكرية ولم يقدم للنيابة العامة

في 8 مارس 2011، بناء على دعوة أطلقها مئات من شباب منطقة الزرايب بمنشية ناصر بتنظيم وقفة احتجاجية سلمية بجوار طريق الأوتوستراد من ناحية مدخل المقطم اعتراضا على حرق وهدم كنيسة الشهيدين بقرية صول، تجمع في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم 8 مارس 2011 مئات من الشباب المسيحي مرددين هتافات مسيحية، وأخرى تطالب القوات المسلحة بالتدخل وإعادة بناء كنيسة الشهيدين في نفس موقعها، وبمعاقبة الجناة المعروفين بالاسم. ووضع أعداد من الشباب حواجز حديدية على الطريق من تلك التي تستخدمها شرطة المرور، إضافة إلى قطع من الحجارة لمنع مرور السيارات من طريق الأوتوستراد، مما أدى لوقوع مناوشات بين المتظاهرين وأصحاب المركبات.

وبعد مضيّ عدة ساعات، وفي الساعة الخامسة من مساء اليوم نفسه، نشبت اشتباكات عنيفة بين عدة مئات من المسلمين وبين الأقباط المحتجين، استخدم فيها الطرفان الطوب والزجاجات والسلاح الأبيض.

وبعد جهود، استطاعت قوات الشرطة العسكرية أن تفض الاشتباكات بين الطرفين بوضع صف من المركبات العسكرية فيما بينهما، فوق الكوبري الجانبي الذي يربط بين طريقي الأوتوستراد وصلاح سالم، ثم أطلقت الذخيرة الحية في الهواء من أجل تفريق جموع المواطنين. وتراجع الأقباط إلى الخلف للتجمع أمام مدخل منطقة الزرايب التي يسكنونها، إلا أن دبابات الجيش التي كانت تفصل بين الطرفين تحركت أيضا خلف الأقباط المتراجعين إلى ناحية منطقة الزرايب، مما سمح للمحتجين المسلمين بالتقدم تجاه منازل المسيحيين.

أخذت الاشتباكات الطائفية بين المسلمين والمسيحيين منحى خطيرا بعدما تراجع الأقباط نحو مساكنهم، وتحول الموقف إلى اعتداءات استُخدمت فيها الذخيرة الحية. حيث تراجع المسيحيون إلى داخل حدود منطقتهم، ومن خلفهم دخلت أعداد غفيرة من المسلمين يقذفونهم بكرات النار وسط منازلهم، ويطلقون عليهم

[11] قدمت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في 13 سبتمبر 2012 إلى "لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق" نتائج التحقيقات والزيارات الميدانية والمقابلات التي قام بها باحثوها بالإضافة إلى صور مستندات ومقاطع فيديو وصور فوتوغرافية.

الرصاص الحي، كما أشعلوا النيران في عدد من البيوت ومخازن الكارتون، وفي عدد من مصانع البلاستيك والسيارات، ما دفع أحد الأقباط إلى استخدام سلاح ناري، وقد استمرت الاشتباكات بداية من السادسة مساء وحتى الرابعة فجر اليوم التالي.

وأفاد شهود عيان أن قوات الجيش اتخذت موقفا سلبيا مشجعا لما يحدث، حيث تمركزت عند مدخل المقطم وتركت المهاجمين من الطرف المسلم يدخلون منطقة الزرايب وهم يطلقون الذخيرة الحية، ويحرقون المنازل والورش، كما تركتهم يخرجون بالمسروقات التي تم نهبها من البيوت الموجودة عند واجهة المنطقة. ولا تملك المبادرة المصرية أية قرائن ودلائل على مدى صدق ما ورد بإفادات عدد من شهود العيان عن استخدام المهاجمين من الجانب المسلم أعيرة نارية أو جراكن بنزين خاصة بالشرطة العسكرية. أضاف شهود العيان أن الشرطة العسكرية منعت سيارات الإسعاف والمطافئ من الدخول إلى المنطقة، وهو ما اضطر الأهالي إلى اللجوء إلى نقل المصابين بسياراتهم الخاصة غير المجهزة إلى المستشفيات المحيطة بالمنطقة، وهو ما ساعد على تزايد حالات الوفيات. وقال مسيحيون إنهم قاموا بتسليم ثمانية أشخاص مسلمين مشاركين في الأحداث إلى العميد أيمن عبد المحسن من الشرطة العسكرية، والذي تسلمهم بمحضر رسمي تم تحريره في الثالثة والنصف من فجر اليوم التالي، وجاء في مقدمته أن "الأسماء الواردة مجموعة من البلطجية الذين هاجموا منازل المسيحيين وتم الإمساك بهم أثناء السرقة والنهب". ولم يعرف مصير هؤلاء الثمانية بعدها.

ووفقا للمستندات التي حصلت عليها المبادرة المصرية من نيابة غرب القاهرة الكلية، فإن أحداث منشية ناصر أسفرت عن مقتل 10 مسيحيين و5 مسلمين فضلا عن 114 مصابا. ولم تقم النيابة العامة بإحالة متهم واحد إلى المحاكمة حتى الآن.

كشف بأسماء المتوفين في المحضر رقم 718 لسنة 2011 إداري منشأة ناصر وملحقاته

بدائرة أقسام نيابة غرب القاهرة الكلية

خلال الأحداث التي جرت بمنطقة الزرايب ودير سمعان والدويقة بتاريخ 2011/3/8

وفقا للكشف المرسل من مكتب وزير الصحة وتحقيقات النيابة العامة

1. **باسم أسامة أحمد، طلق ناري بالصدر**
2. **أحمد فرج الجمال، طلق ناري بالحوض**
3. **مدحت محمد حسين نفادي، طلق ناري بالصدر**
4. **إسلام مجدي عبد العزيز، طلق ناري بالصدر**
5. **وائل محمود عبد العزيز، طلق ناري بالبطن**
6. **ملاك رسمي قلادة، طلق ناري بالصدر**
7. **شنودة عدلي رياض، طلق ناري بالصدر**
8. **ياسر فنجري رسمي، طلق ناري بالصدر**
9. **صبري خلف سليمان، طلق ناري بالرقبة**
10. **سمعان نظمي زكري، متوفي (دون تحديد)**
11. **مينا فارس حنا، طلق ناري بالظهر**
12. **أشرف فوزي فتحي قليني، اصطدام بجسم صلب – دراجة بخارية**
13. **سمعان عزيز مزيوم طلق ناري بالفخذ والإلية**
14. **مينا حنا شكري، طلق ناري بالظهر**
15. **عيسى عزت فاروق وهيب، طلق ناري بالرقبة**

الفصل الثاني: الانتهاكات المباشرة من قبل الشرطة العسكرية

"أربعين جندي من الشرطة العسكرية تجمعوا حولي وضربوني وسحلوني وهم بيصرخوا يا ولاد الكلب يا كفرة."

رائف أنور

قوات الجيش والشرطة العسكرية التي تخاذلت عن الدفاع عن الكنائس، وهي مؤسسات عامة تجب حمايتها، استخدمت العنف المفرط وغير القانوني ضد الأقباط.

دير الأنبا بيشوي: التمييز في تطبيق القانون

وقعت عقب قيام الثورة مئات الحالات من التعدي على أراضي الدولة، وهو سلوك يحدد القانون سبل مقاضاة القائمين به. ولم تتعامل أجهزة الدولة بعنف أو قوة مع هذه الحالات لاسيما في ظل ضعف الأجهزة الأمنية عقب الثورة. لكن ما حدث في دير الأنبا بيشوي كان مختلفا، فقد تصادمت قوات الجيش بشكل مباشر مع الأقباط يوم الأربعاء 23 فبراير 2011 على خلفية قيام رهبان دير الأنبا بيشوي بصحراء وادي النطرون ببناء سور على أراضي الدير بعد ضم حوالي عشرة أفدنة من ممتلكات الدولة، وهى مخالفة يعاقب عليها القانون.

تدخلت قوات تابعة للجيش المصري بعنف مفرط وغير مبرر، حيث توجهت قوة عسكرية إلى الدير لهدم السور بالقوة ودون حوار مع الرهبان، وقد اصطف عدد من رهبان وعمال الدير أمام السور محاولين منع القوات من هدمه، فنشبت مناوشات كلامية بين الطرفين أطلق الجنود على إثرها الرصاص المطاطي والذخيرة الحية.

ووفقا لمستشفى الأنجلو- أميريكان، فقد أصيب القس فلتاؤوس بشظية في البطن، وجوزيف داود البالغ من العمر 23 عاما بجرح غير نافذ بالجانب الأيمن من صدره نتيجة طعنه بسُنكي (سلاح أبيض حاد يوجد في مقدمة البندقية الآلية)، وعياد صالح البالغ من العمر 19 عاما بطلق ناري في الحوض، وكمال منير خليل بكسر في الساق، ويوسف نادي وعمره 26 عاما بطلق ناري في الجانب الأيمن أسفل الصدر، وأجريت له عملية استئصال الطحال، لكنه توفي في وقت لاحق يوم السبت 26 فبراير، ومايكل صابر وعمره 22 عاما بطلق ناري في الجانب الأيمن السفلى من الصدر، استؤصلت على إثره كليته.

وتُظهِر مقاطع فيديو وصور حصلت عليها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية خلال لقاءات أجرتها بالمصابين داخل المستشفى هدم السور وإطلاق الرصاص وفوارغ الرصاص المستخدم وبعض طلقات الذخيرة الحية التي جُمعت بعد مغادرة قوات الجيش.

وقد أصدر رهبان دير الأنبا بيشوي بوادي النطرون استغاثة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة يطلبون فيها التحقيق فيما حدث صباح يوم الأربعاء 23 فبراير 2011، وهي الأحداث التي وصفتها الاستغاثة بأنها "الأمر المهين والجريمة التي لا تتناسب وشرف العسكرية المصرية التي نثق فيها كل الثقة ونؤيدها تمام التأييد"، مشيرة إلى أنه تم التعامل مع الرهبان بمنتهى العنف والإهانة، واستخدام الألفاظ النابية، وتم خلالها احتجاز اثنين من الآباء الرهبان، ومعهم ثلاثة من المدنيين الذين تصادف تواجدهم بالدير وقت وقوع الاعتداء.

أحكام عسكرية على خلفية محاولة افتتاح كنيسة عين شمس المغلقة

في يوم 19 مايو 2011، ألقت الشرطة العسكرية القبض على عدد من الشباب المسيحي والمسلم عقب محاولة مسيحيين افتتاح كنيسة السيدة العذراء والأنبا أبرام بعزبة عاطف بعين شمس الغربية، والمغلقة لأسباب أمنية ولرفض أهالي المنطقة المسلمين لوجود كنيسة بها، وقد تعرض أحد المقبوض عليهم لضرب عنيف، وتحدث قائد مجموعة الشرطة العسكرية، ويدعى العميد صلاح إلى أحد المحامين المسيحيين قائلا: "أنتم عاوزين إمبابة ثاني"، ثم أعلن عن ضبط رجل معه خرطوش.[12]

وكان القمصان مرقس برتي وأنطونيوس صلاح، الكاهنان المسئولان عن الكنيسة، قد توجها ومعهما عدد من الشباب المسيحي إلى مقر الكنيسة، وذلك لإعداد المكان وتجهيزه لإقامة الشعائر الدينية بعد إعلان عدد من المسئولين الحكوميين عن افتتاح الكنيسة ضمن قائمة الكنائس المغلقة، والتي كان من المقرر افتتاحها خلال تلك الفترة.

وقد تجمع عشرات المسلمين مطالبين بخروج المسيحيين من مبنى الكنيسة وإغلاق المبنى، في حين تجمع عشرات المسيحيين في المنطقة المواجهة مطالبين بافتتاح الكنيسة، وقد جاءت قوات أمنية من الشرطة العسكرية والمدنية، وفرضت كردونا أمنيا أغلقت به المداخل الثلاث لشارع مصنع الشرق.

[12] كان الباحث الرئيسي للتقرير شاهد عيان على الواقعة حيث تواجد في موقع الاحتجاجات من بدايتها.

وقامت النيابة العسكرية يوم الجمعة 20 مايو 2011 بإجراء التحقيقات مع المعتقلين وعددهم 13 شخصا، منهم: ثمانية أقباط وثلاثة مسلمين، وهم: عماد عياد برسوم، وعياد عماد عياد، وأيمن يوسف حليم، ونشأت موسى، وجميل رفعت ورزق سمير رزق، وأنطونيوس صبري، وكمال محمد، ومحمود سعد، ومحمود حسن محمود.

ووجهت النيابة العسكرية للمتهمين تهم: استعراض القوة لترويع المواطنين، وإثارة الفتنة الطائفية في المنطقة، والسعي لجر المسلمين إلى معركة رغم أن المباني الموجودة مقامة على أرض مصنع، ولم تحصل على ترخيص كنيسة. كما وجهت للمتهمين الأول عماد عياد برسوم والثاني أيمن يوسف حليم تهم ملكية وحيازة أسلحة نارية وذخيرة حية عبارة عن 2 فرد خرطوش و42 طلقة خرطوش، بينما وجه للمتهم الثاني عياد عماد عياد تهمة حيازة وإحراز سلاح أبيض (مطواة).

أفرجت النيابة العسكرية عن محمود سعد (حدث) في 20 مايو 2011، ثم استكملت تحقيقاتها مع باقي المتهمين في اليوم التالي حيث أفرجت عن سبعة منهم. وفي 27 مايو 2011، أصدرت المحكمة العسكرية العليا في القضية رقم 3353 لسنة 2011 جنايات حكما بالسجن خمس سنوات وغرامة 500 جنيها على المتهمين عياد عماد عياد وعماد عياد وأيمن يوسف حليم. وقد صدر قرار بالعفو عنهما من المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة فيما بعد.

العنف المفرط في فض مظاهرات واعتصامات الأقباط بماسبيرو

مثلت الثورة المصرية نقلة تاريخية لنضال حركات الاحتجاج الشعبي وخروج المصريين بالملايين في شوارع مدن الجمهورية للمطالبة بحقوقهم. وقد مثلت الثورة أيضا للأقباط نقلة في إحساسهم بالمواطنة وسعيهم لأن يصبحوا مواطنين يعبرون من داخل الكنيسة إلى المجتمع الواسع. فقد ظهرت إرهاصات أولية في نوفمبر 2010 شكلت نقلة نوعية في مظاهرات الأقباط التي ظلت حبيسة أسوار الكنيسة. خرج وقتئذ آلاف الأقباط من منطقة العمرانية بمحافظة الجيزة رافعين صلبانا ومرددين شعارات دينية من مبنى السيدة العذراء والملاك ميخائيل، الذي قام موظفو حي العمرانية بالتعاون مع قوات الأمن بهدمه اعتراضا لعدم مطابقة مواصفات المبنى للرسوم الهندسية المقدمة. توجه المتظاهرون إلى مبنى محافظة الجيزة واشتبكوا مع قوات الأمن المركزي التي استخدمت الذخيرة الحية والرصاص المطاطي والخرطوش وقنابل الغاز لتفريق المتظاهرين مما أدى لمصرع مواطنين وإصابة نحو مائتين آخرين، ولم يتم تقديم أي من جنود الأمن المركزي للمحاكمة حتى الآن. ثم جاءت أحداث تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية في مطلع عام 2011 والتي خرج على إثرها الأقباط في عدة محافظات للشوارع والطرق وقاموا بإغلاقها في محاولة للتعبير عن رفض الظلم الواقع ضدهم وإعلان وقوف الدولة جانب التشدد والتمييز ضدهم.

وتبلورت بعد الثورة ملامح الحركة الاحتجاجية القبطية عقب تشكل بعض الحركات القبطية الجديدة المرتبطة بعناصر جديدة أيضا على المشهد السياسي والحقوقي، وأخذت هذه الحركات تنظم المظاهرات والمسيرات والاعتصامات أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون في ماسبيرو.

اعتصام ماسبيرو الأول 5 مارس 2011

كانت دعوات سريعة قد انتشرت عبر الهواتف المحمولة، والمنتديات والمواقع القبطية الإلكترونية، تطالب الأقباط بالتجمع مساء يوم السبت 5 مارس أمام مبنى التلفزيون بالقاهرة للتظاهر من أجل الضغط على الجهات المسئولة للتدخل الفوري وإنقاذ أرض كنيسة الشهيدين بقرية صول قبل الشروع في بناء مسجد عليها. استجاب لهذه الدعوات آلاف الأقباط واعتصموا أمام مبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون في ماسبيرو منددين بما حدث، ومطالبين القوات المسلحة بإعادة بناء الكنيسة كما كانت، وتوقيع العقاب الصارم على من قاموا بهدم الكنيسة، وتسويتها بالأرض. وأعلن اللواء طارق المهدي، المشرف العام على مبنى الإذاعة والتليفزيون في ذلك الوقت أن القوات المسلحة قررت بناء الكنيسة على نفقتها الخاصة، وأكد في لقائه مع عدد من القساوسة المتظاهرين أنه "يتفهم غضبهم".

في الأيام القليلة التالية، اتجهت احتجاجات المصريين الأقباط إلى الاتساع، حيث وصلت أعداد المحتجين أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون بالعاصمة القاهرة إلى ما يزيد على العشرين ألف بعد أن انضمت إلى المعتصمين أعداد أخرى. واتهم المتظاهرون المسئولين بالتواطؤ والسكوت على تعرض الأقباط لأعمال العنف والسلب، وقام بعضهم بقطع الطريق المؤدي إلى كوبري أكتوبر وكوبري 15 مايو وشارع كورنيش النيل، وكافة الشوارع والمنافذ المؤدية إلى مبنى ماسبيرو، وذلك بافتراش نهر الطريق بأجسادهم أمام السيارات لمنعها من المرور. ورفع المحتجون سقف مطالبهم لتشتمل على بنود إضافية، من بينها إقالة قدري أبو حسين محافظ حلوان وقتها والذي اجتمع مع العائلات المسلمة وأكد لهم أن الكنيسة لن تقام مجددا بالقرية، كما طالب المتظاهرون بالتصريح ببناء مطرانية مغاثة في الأرض الجديدة، بعدما تعنت محافظ المنيا ورفض إنهاء الإجراءات اللازمة إلا بعد هدم جميع المباني داخل مقر المطرانية. إضافة إلى مطلبهم السابق بإعادة بناء كنيسة صول في نفس مكانها، وعلى نفس المساحة، وسرعة القبض على الجناة ومحاكمتهم، وإعادة الشعور بالأمان لأهالي قرية صول.

ورغم التوصل لحلول واتفاق بإعادة بناء الكنيسة على نفس المكان، إلا أن الأقباط رفضوا فض اعتصامهم في ماسبيرو في ذلك اليوم، 12 مارس، مبررين ذلك بانتظار تحقيق جميع مطالبهم، إضافة للإفراج عن المعتقلين في اعتصامات ماسبيرو وعددهم 11 معتقلا تم إلقاء القبض عليهم أثناء خروجهم من محطة مترو التحرير يوم فض اعتصام الميدان بالقوة. وبعد يومين، أي في 14 مارس، قرر الأقباط المعتصمون أمام مبنى

اتحاد الإذاعة والتليفزيون فض اعتصامهم الذي استمر تسعة أيام كاملة، انعقد على أثره اجتماع بين المهندس عصام شرف رئيس الوزراء وممثلين عن الشباب المتظاهرين، واتفق على أن يعاودوا الاعتصام مجددا يوم الجمعة 25 مارس إذا لم تنفذ باقي مطالبهم المذكورة.

وبالفعل رحل في ذلك اليوم معظم المشاركون في الاعتصام قبيل ساعات حظر التجوال، لكن الأعداد القليلة التي بقيت منهم في المكان فوجئوا بتدخل القوات المسلحة في حدود الساعة الرابعة صباحا لإنهاء اعتصامهم بالقوة. استخدمت القوات المسلحة في تفريقهم العصي الكهربائية والسلك الشائك. وفي السادسة من مساء اليوم التالي، 15 مارس، تجمع حوالي 500 مواطن عند منطقة دوران شبرا، وقرروا تنظيم مسيرة تتحرك من هناك إلى مبنى التليفزيون وإعادة الاعتصام مرة أخرى اعتراضا على الاعتداء الذي تم على من بقي من المعتصمين في اليوم السابق. وقد وصل المشاركون سيرا على الأقدام إلى ميدان الشهيد عبد المنعم رياض القريب من مبنى الإذاعة والتلفزيون، حيث اعترضت طريقهم قوات الجيش، وأطلقت أعيرة نارية في الهواء لتفريقهم، ثم قامت بالاشتباك معهم وضربهم بالعصي الخشبية، مما أدى إلى إصابة 16 شابا بكدمات وجروح.

وتشكل خلال هذا الاعتصام ما يعرف باتحاد شباب ماسبيرو، وهو يتكون من عدد من الشباب المسيحي كان مسئولا عن التفاوض مع الجهات الرسمية أثناء أزمة كنيسة صول، وتولى تنظيم الاعتصام وتجهيزه والدعاية له. وتبلور دور الاتحاد فيما بعد وأصبح له مقر ثابت وهيكل تنظيمي ولجان ذات مسئوليات واضحة، كما تولى الاتحاد فيما بعد إطلاق دعوات تنظيم المظاهرات أو الاعتصامات عقب الأحداث الطائفية، وهو ما لم يمنع من تبلور حركات احتجاجية قبطية أخرى كالاتحاد القبطي، وأقباط بلا قيود، والأقباط الأحرار، لكن تأثيرها وقدرتها على الحشد ظلا أقل من اتحاد شباب ماسبيرو.

اعتصام ماسبيرو الثاني 8 مايو 2011

عقب الاعتداءات على كنيسة السيدة العذراء بإمبابة، دعا اتحاد شباب ماسبيرو لتنظيم اعتصام مفتوح أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون بمنطقة ماسبيرو يوم 8 مايو، وذلك للضغط على الحكومة والمجلس العسكري من أجل القبض على الجناة وتقديمهم للعدالة، وكذلك لفتح الكنائس المغلقة. وتعرض الأقباط المعتصمون مساء السبت 14 مايو لاعتداءات من مسلمين أفادت بعض المصادر بأنهم من المناطق المجاورة، مما أدى لوقوع 78 مصابا طبقا لتصريحات وزارة الصحة.

وطبقا لشهود العيان فإن التواجد الأمني في لحظة الهجوم كان ضعيفا وقد تم إبلاغ المسئولين فور وقوع الاعتداء، الذين بدورهم طمأنوا المعتصمين بأن المنطقة آمنة، بينما قامت المجموعة المهاجمة بمغادرة المكان بعد

تهديد المعتصمين بالعودة مرة أخرى. وقد رصد قيام بعض أهالي منطقة بولاق أبو العلا المجاورة في مجموعات في شارع خلفي مجاور لمبنى الإذاعة والتليفزيون بتجهيز قنابل المولوتوف بوضع كميات من البنزين في زجاجات المياه الغازية كما تصاعدت ألسنة النيران من مناطق مختلفة في الشارع بينما كان يتردد بين الشباب المسيحي المعتصم أن هناك مجموعات من البلطجية محيطة بهم وتقوم بالتعدي بالضرب على الراغبين في دخول مقر الاعتصام.[13]

في الساعة الحادية عشر مساء تجددت الاعتداءات العنيفة من قبل مجموعات من المسلمين من ثلاث جهات على المعتصمين بينما قوات الجيش التي تؤمن مبنى التلفزيون ووزارة الخارجية موجودة دون تدخل في الأحداث.

وقد ألقت قوات الشرطة القبض على 48 شخصا، تم عرضهم على النيابة العامة التي أفرجت عنهم عدا 16 متهما وجهت لهم تهم: استخدام القوة لترويع المجني عليهم وتخويفهم، والإتلاف العمدي لسيارات بعض العاملين بالتلفزيون، وحيازة أسلحة بيضاء. وقضت محكمة جنح بولاق أبو العلا برئاسة القاضي شريف كامل في 5 يونيو 2011 ببراءة 14 متهما، منهم اثنان من الهاربين. وحكمت بالحبس سنتين مع كفالة 500 جنيه وإيقاف التنفيذ لكل من مصطفى حسن محمد وخالد مصطفى حسن، مع وضعهما تحت الملاحظة لمدة عامين. ورفضت المحكمة جميع الدعاوى المدنية بحق تعويض للمضارين من أحداث العنف بحرق سيارتهم وعددها 11 سيارة.

محاولة للاعتصام احتجاجا على هدم كنيسة المريناب

بعد اندلاع وقائع الاعتداء على كنيسة أمير الشهداء مار جرجس بالمريناب، تجمع عدة آلاف من المتظاهرين أمام دار القضاء العالي في مساء الثلاثاء 4 أكتوبر في محاولة للضغط على الحكومة من أجل إعادة الكنيسة للوضع الذى كانت عليه قبل اعتداءات الجمعة 30 سبتمبر، ثم قرر القائمون على تنظيم المسيرة التوجه إلى ماسبيرو وبدء اعتصام مفتوح هناك. وقد أدت أعداد المتظاهرين إلى عدم قدرة المركبات على السير في طريق الكورنيش في المنطقة أمام مبني الإذاعة والتليفزيون. وبدخول ساعات الليل بدأت الأعداد في التناقص الواضح. ومنعت قوة من الشرطة العسكرية دخول سيارة تحمل بطاطين يستخدمها المعتصمون من ناحية كوبري 15 مايو، وألقت بها في النيل. ثم قامت بإطلاق الأعيرة النارية في الهواء وضربت المتظاهرين بالعصي وطاردتهم في الشوارع الجانبية للمبنى.

[13] ملاحظات الباحث الرئيسي للتقرير أثناء تواجده بمقر الاعتصام

وبلغت أعداد المصابين خلال فض الاعتصام 15 مصابا، تنوعت إصاباتهم بين الكدمات والجروح والكسور، وتم إسعاف معظمهم بمكان التظاهر في ماسبيرو. ويجسد ما حدث مع شاب يدعى رائف أنور إبراهيم صورة لحجم العنف المفرط وغير القانوني الذي استخدمته الشرطة العسكرية[14]. ظهر هذا الشاب في مقطع فيديو على المواقع الإلكترونية وهو ملقى على الأرض ومن حوله نحو ثلاثين جنديا يقومون بضربه بالعصي وركله بالأقدام، بينما يحاول رائف تلقي الضربات بيديه كي يمنع وصولها للمناطق المؤثرة بجسمه.

مذبحة ماسبيرو 9 أكتوبر 2011[15]

"بلغت الشرطة العسكرية أن فيه مسيرة هتخرج الأحد من دوران شبرا حتى ماسبيرو. كنا عاوزين نعترض على هدم كنيسة المريناب، اتصل بي المقدم إبراهيم من الشرطة العسكرية للتنسيق، وكان عارف أن الأعداد هتكون كبيرة جدا."

من شهادة إيفون مسعد المتحدثة الرسمية لاتحاد شباب ماسبيرو

قامت قوات الجيش بالاعتداء على آلاف المشاركين في المسيرة السلمية التي انطلقت من منطقة شبرا للتنديد بهدم أجزاء من كنيسة مار جرجس بأسوان. وفقا لشهود عيان ومعدي التقرير الذين تواجدوا في المكان، فإن نصف الساعة من السادسة وحتى السادسة والنصف مساء كانت الأكثر دموية والأشد انتهاكا للحق في الحياة وسلامة البدن، حيث تطورت اعتداءات الشرطة العسكرية من استخدام العصي وإطلاق الرصاص في الهواء إلى تحرك المدرعات بسرعة بين المتظاهرين، ودهس عدد كبير منهم، انتهاء باستخدام الذخيرة الحية وقنابل الغاز ضد المتظاهرين.

لكن إخلاء منطقة ماسبيرو والشوارع المحيطة بها استمر حتى مطلع اليوم التالي. فقد جرت عمليات مطاردة وتفتيش على أساس الهوية الدينية بحثا عن أقباط للاعتداء عليهم، كما ذهب عشرات من المسلمين منتصف تلك الليلة إلى المستشفى القبطي، الذي كان مكتظا بجثامين الضحايا وأجساد المصابين الذين ينتظرون العلاج، وحاولوا اقتحامه والتعدي على السيارات والممتلكات الخاصة الموجودة بجوار المستشفى.

[14] إفادة تلفونية من رائف أنور في 7 أكتوبر 2011.

[15] قدمت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في 13 سبتمبر 2012 إلى "لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق" نتائج التحقيقات والزيارات الميدانية والمقابلات التي قام بها باحثوها بالإضافة إلى صور مستندات ومقاطع فيديو وصور فوتوغرافية.

وطبقا لتحقيقات المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، فإن الشرطة العسكرية قامت مع وصول المسيرة بإطلاق دفعات متعددة من الأعيرة النارية في الهواء لتخويف المتظاهرين وتفريقهم، إلا أن ذلك لم يوقف تقدم المتظاهرين، فتدخل عشرات الجنود وقاموا بالاشتباك مع المتظاهرين، وضربوهم بالعصي الكهربائية والخيزران بعنف، وهو ما أدى لقيام أعداد من الشباب القادم مع المسيرة بإلقاء الطوب وكسر الرخام على الجنود لاسيما مع وقوع بعض الإصابات لدى المتظاهرين. ومع ازدياد عنف جنود الشرطة العسكرية، تزايد تصميم المتظاهرين على الوصول إلى المساحة الفضاء القريبة من مبنى التلفزيون، وبدأ العسكر في التقهقر للخلف. في هذه الأثناء تحركت المدرعات.

تكشف الإفادات التي حصل عليها معدو التقرير من شهود العيان، ومقاطع الفيديو التي بثت على مواقع التواصل الاجتماعي والقنوات الإخبارية المحلية والعالمية، عن قيام أربع مدرعات تابعة للجيش بدهس المتظاهرين. لم يكن أمام المتظاهرين من بديل إلا الهروب خلف السور الحديدي على شاطئ النيل، أو الدخول في العمارات على الجانب الآخر، أو إلى شارع سوق الغلال عن طريق ممرين يربطان بينه وبين شارع الكورنيش.

وقد أجمعت الشهادات التي حصل عليها معدو التقرير على أن إطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين بدأ مع تحرك المدرعات وسط المتظاهرين، وأن المناطق التي أطلقت منها الأعيرة النارية كانت متعددة، منها ما أطلق من أعلى المدرعات التي كانت مجهزة بمدفع رشاش، وكذلك من جانب جنود الشرطة العسكرية المتمركزين أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون. وأشارت بعض الإفادات إلى وجود إطلاق نار حدث من فوق كوبري 6 أكتوبر من أشخاص غير معروفة هويتهم.

وتواترت شهادات من مصابين وأهالي ضحايا عن قيام المدرعات بدهس جثامين القتلى عدة مرات أثناء ذهابها وإيابها، ولم تعط الشرطة العسكرية وقوات الجيش والأمن المركزي فرصة للمتظاهرين كي يرفعون الجثامين من على الأرض، كما قام جنود الشرطة العسكرية والأمن المركزي بالاعتداء على الجثث الملقاة على الأرصفة والمصابين بالعصي والهراوات. ثم ظهرت أعداد من المواطنين بالزي المدني، وهم يحملون أسلحة نارية وبيضاء، ووقفوا في المناطق القريبة من تجمعات جنود الشرطة العسكرية. كما تلاحظ خروج عشرات من منطقة بولاق أبو العلا وقفوا على مداخل الشوارع الجانبية المتفرعة من شارعي سوق الغلال والجلاء، واشتبكوا مع الأقباط عند فندق هيلتون رمسيس والسوق التجاري من خلفه.

وتمكنت الشرطة العسكرية من تفريق المتظاهرين، ولم يبق منهم سوى أعداد قليلة لجأت إلى مداخل العمارات للاختباء خوفا من تعرضهم للاعتداء، وقد توجهت أعداد من الشباب المسلم لعمارات قريبة من وسط البلد،

وسألوا السكان عن وجود مسيحيين بها من عدمه. وأكد عدد من الذين كانوا يطاردون الأقباط أنهم نزلوا لمساعدة الجيش بعد سماعهم للمتابعة الإخبارية للتلفزيون الرسمي التي أكدت أن الأقباط يهاجمون قوات الجيش، ويشعلون النيران في معداته. وقد شوهدت حشود من الشباب المسلم، وهم يريدون شعارات دينية إسلامية، وحولهم قوات من الشرطة العسكرية والأمن المركزي.

وقد شهدت منطقة وسط القاهرة، والمناطق المحيطة بها، عمليات بحث عن مسيحيين في الشوارع للاعتداء عليهم بالأسلحة البيضاء والنارية، وذلك خلال الفترة من التاسعة مساء وحتى صباح اليوم التالي، وهذه العمليات كانت تجري في ظل وجود قوات الجيش والأمن المركزي.[16]

وأعلنت وزارة الداخلية أنه "تم فرض حظر التجوال في منطقة التحرير والشوارع المؤدية إلي كورنيش النيل، وعبد المنعم رياض وكوبري 6 أكتوبر و حتى منطقة وزارة الخارجية، وشارع رمسيس حتى ميدان العباسية من الثانية صباحا و حتى الساعة السابعة صباحا من يوم 10 أكتوبر، علي أن يكون الحظر لمدة يوم واحد."

وقد أعلنت وزارة الصحة في اليوم التالي للأحداث أن حالات الوفاة بلغت 24 حالة، توفى بعدها مصاب آخر فيما بعد، 14 منهم دهسوا تحت مدرعات القوات المسلحة وقتل 11 بأعيرة نارية. وحصل معدو التقرير على البيانات النهائية للمستشفيات التي استقبلت المرضى من وزارة الصحة، والتي جاء بها أن إجمالي عدد المصابين بلغ 329 مصابا، وتنوعت الإصابات ما بين إصابات بأعيرة نارية في مناطق مختلفة بالجسم، ونتيجة الهرس، وكسور نتيجة استخدام آلات حادة.

وفيما يلي بيانات 24 من الضحايا ووصف للإصابات التي أدت لمصرعهم من واقع شهادات الوفاة الصادرة لهم:

[16] استمع الباحث الرئيسي للتقرير داخل إحدى عربات مترو الأنفاق في مساء يوم الأحداث لحديث جانبي بين رجل وسيدة بجواره حول قيام ضابط جيش بتحريض نحو عشرة من الشباب المسلم بالجري وراء مواطن بشارع شريف والتأكد من هويته الدينية.

القتلى نتيجة الهرس والدهس

1. أسامة فتحي عزيز، 25 سنة، إصابة رضية بالرأس، وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة، وتهتك بأنسجة المخ.
2. أيمن صابر بشاي، 37 سنة، إصابات رضية هرسية متعددة بالجسم، وما أحدثته من كسور بالأضلاع والحوض، وتهتك بالرئتين والكبد وما صاحب ذلك من نزيف وصدمة.
3. جرجس راوي راضي، إصابات رضية هرسية، وما أحدثته من كسور بعظام الصدر، وتهتكات بالرئتين والكبد ونزيف غزير بالصدر والبطن.
4. جمال فايق ونيس، 37 سنة، كسور رضية شديدة شملت عموم الأضلاع الصدرية، وتهتك بأنسجة الرئتين والكليتين، ونزيف دموي شديد بالصدر والبطن مما أدى إلى هبوط في الدورة الدموية والتنفسية.
5. شنودة نصحي عطية، 18 سنة، إصابات رضية هرسية شديدة شملت عموم الرأس والصدر، وما أحدثته من تهتك بأنسجة المخ والرئتين مما أدى إلى نزيف شديد وهبوط حاد في الدورة الدموية والتنفسية
6. عيسى إبراهيم رزق جرجس، دهس وكسور.
7. فارس رزق أيوب، 40 سنة، إصابات هرسية متعددة بالجسم، وما أحدثته من كسور بالأضلاع والحوض وعظام الفخذ الأيمن والساق اليمنى، وما صاحب ذلك من نزيف وصدمة.
8. مايكل مسعد جرجس، 27 سنة، إصابات رضية هرسية، وما أحدثته من تهتك بالأحشاء الداخلية، ونزيف غزير.
9. مجدي عبده رزق غبريال، 40 سنة، دهس.
10. مسعد مهنى مسعد، 54 سنة، كسور مفتتة بالأضلاع الصدرية اليمنى واليسرى، وتهتك شديد بالرئتين والطحال والكليتين، وكسر بالحوض، وتهتك بالأوعية الدموية الرئيسية بالحوض، مما أدى إلى نزيف شديد وهبوط حاد بالدورة الدموية والتنفسية
11. ميخائيل توفيق جندي، 33 سنة، إصابات رضية هرسية، وما أحدثته من كسور بالفخذ الأيسر وعظام الحوض وتهتك بالأوعية الدموية والأحشية الداخلية، ونزيف غزير.
12. نصيف راجي نصيف، 25 سنة، إصابات رضية هرسية، وما أحدثته من تهتك بالأوعية الدموية بأعلى الفخذ والأحشاء الداخلية بالحوض والخصيتين، وكسور بالحوض ونزيف دموي غزير.
13. سامح جرجس فكرى، دهس.

14. مجدي فهيم مسعد، 70 سنة، إصابات هرسية ونزيف بالمخ، وقد توفي بعد صدور البيانات الرسمية من وزارة الصحة بمستشفى السلام.
15. قتيل اضيف ملفه بعد بدء محاكمة الجنود ولم يستدل على طبيعة الإصابة ألتي أدت لوفاته.

القتلى نتيجة الإصابة بطلق ناري أو أسباب أخرى

1. أمين فؤاد أمين، 26 سنة، عيار ناري نافذ بالصدر، وما أحدثته الإصابة من تهتك بالقلب والرئة اليمنى، وما صاحب ذلك من نزيف.
2. أيمن نصيف وهبي، 28 سنة، إصابات نارية أدت لتهتك بالأحشاء الداخلية والأوعية الدموية الرئيسية.
3. شحات ثابت حنبلي معوض، 47 سنة، إصابة نارية مفردة بالبطن، وما أحدثته من تهتك بالأحشاء الداخلية، ونزيف دموي غزير بالبطن.
4. صبحي جمال نظيم جاد الله، 18 سنة، عيار ناري نافذ بالفخذ الأيمن، وما أحدثته من تهتك بالشريان الفخذي الأيمن الرئيسي، وما صاحب ذلك من نزيف.
5. مينا إبراهيم دانيال، 21 سنة، إصابة نارية مفردة بأعلى يمين الصدر أحدثت تهتكا بالرئة اليمنى والكبد ونزيف دموي غزير.
6. هادي فؤاد عطية، 27سنة، إصابة بعيار ناري مفرد وكسور بالفقرة العنُقية السابعة وكسر متهتك بالفك السفلى الأيسر مع تهتك بالأوعية الدموية ونزيف دموي شديد.
7. وائل ميخائيل خليل، 35 سنة، عيار ناري نافذ بالعنق أحدث تهتكا بالأوعية الدموية، وكسر بالفك العلوي وما صاحب ذلك من نزيف.
8. أحمد حسن، جرح قطعي بالرأس.
9. روماني مكارى لمبى جرجس، كسور وجروح قطعية.
10. مجلي منير مجلي، لم يتمكن معدو التقرير من معرفة سبب الوفاة.

وقامت الشرطة العسكرية بحملة للقبض العشوائي طبقا للهوية الدينية في أوقات مختلفة عقب انتهاء الاشتباكات التي كانت دائرة بمنطقة ماسبيرو، ثم قامت بتعذيب المقبوض عليهم بالضرب المبرح داخل مبنى الإذاعة والتلفزيون، والذي استخدم كمكان احتجاز حتى صباح اليوم التالي. وبلغ عدد المقبوض عليهم 28 مواطنا من بينهم 25 قبطيا، وثلاثة مسلمين، كما وجد بينهم ثلاثة قصر ومواطن يعاني من إعاقة ذهنية. وقال بعض

المقبوض عليهم أن أفرادا يرتدون زيا مدنيا ألقوا القبض عليهم، وفي أماكن بعيدة عن موقع الأحداث، ومن داخل وسائل المواصلات.

لم يعترف المجلس العسكري بمسئوليته عن الأحداث واتهم المتظاهرين السلميين الذين خرجوا من منطقة شبرا إلى ماسبيرو في مسيرة بأنهم قتلوا أنفسهم.[17]

ولم يكن مصير التحقيقات في هذه القضية أفضل حالا من غيرها، وتم تقسيم ملف القضية إلى جزأين: الأول لدى القضاء العسكري، وقيد برقم 5441 لسنة 2011، واستندت النيابة العسكرية في قرار الإحالة للمادة 3/238 من قانون العقوبات الذي جاء فيه أنهم "تسببوا بخطئهم في موت أربعة عشر شخصا من المتجمهرين أمام مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وكان ذلك ناشئا عن إهمالهم وعدم احترازهم كونهم سائقي المركبات والمدرعات التابعة للقوات المسلحة والتي قادوها بطريقة عشوائية لا تتناسب وحالة الطريق الممتلئ بالمتجمهرين مما أدى إلى اصطدامهم بالمجني عليهم."

وفي 11 أبريل 2012 قررت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف ومحامو أسر شهداء ماسبيرو الانسحاب من أمام المحكمة العسكرية في قضية مقتل المتظاهرين السلميين وقالوا في بيان مشترك أن القضاء العسكري أثبت مرة أخرى، وبعد اثنتي عشرة جلسة، أنه غير معني بتحقيق العدالة.

وقد جاء قرار نظر القضاء العسكري للقضية بالمخالفة لقرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المؤرخ 23 أكتوبر 2011، والمنشور بالصفحة الرسمية للمجلس على موقع فيسبوك، بإحالة التحقيقات بشأن مذبحة ماسبيرو إلى القضاء المدني "نيابة أمن الدولة" والتي أحالتها بدورها إلى قضاة تحقيق منتدبين من قبل وزير العدل.

وأضاف البيان المشترك أنه فيما يتعلق بممارسات القضاء العسكري في تلك القضية، فقد اقتصرت المحاكمة على إفراغ أية أدلة يقدمها دفاع الضحايا من مضمونها، أو تأجيل البت في طلبات تعديل وصف الاتهام من جنحة القتل الخطأ إلى جناية القتل العمد، وكذلك الالتفات عن الطلبات التي تشير إلى أن هناك متهمين آخرين غير الجنود الثلاثة الذين قُدموا للمحاكمة لمسئوليتهم عن تلك المذبحة.

وقد قضت محكمة جنح عسكرية شرق في 2 سبتمبر 2012 بالسجن لمدة عامين للجندي محمود سيد عبد الحميد سليمان، 21 عاما، من قوة ك1 شرطة عسكرية، والجندي كرم حامد محمد حامد، 21 عاما، من قوة ك1

[17] نظم المجلس الأعلى للقوات المسلحة مؤتمرا صحفيا حضره ثلاثة أعضاء من المجلس العسكري في 11 أكتوبر 2011 لنفي قيام الشرطة العسكرية بقتل المتظاهرين.

شرطة عسكرية، والسجن لمدة ثلاث سنوات للجندي محمود جمال طه محمود، 22 عاما من قوة س5 شرطة عسكرية، والتابعين جميعا للمنطقة المركزية العسكرية.

أما الجزء الثاني من التحقيقات فقد تولاه قضاة التحقيق برئاسة المستشار ثروت حماد، وقد قرر حفظ التحقيقات مع 54 شخصا من بينهم رجال دين مسيحي ومسئولين بالتلفزيون المصري لعدم توافر أدلة الإدانة. بينما تمت إحالة مايكل عادل نجيب ومايكل مسعد، إلى المحاكمة بتهمة سرقة سلاح آلي رشاش مملوك للقوات المسلحة لا يجوز حيازته من أعلى مدرعة من طراز فهد، ويحاكم المتهمان حاليا أمام محكمة جنايات شمال القاهرة.

مبادئ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية للتعامل مع المظاهرات والاضطرابات العامة

تمثل المبادئ الواردة أدناه الأسس الحاكمة لعمل قوات الأمن في حفظ الأمن أثناء المظاهرات والاضطرابات العامة، ودور المؤسسات الأمنية هو تأمين المظاهرات سواء كانت مخططا لها أو وليدة اللحظة، وتأمين حقوق المشاركين وغير المشاركين بها وذلك من خلال المبادئ الآتية:

1. دور المؤسسات الأمنية هو حماية حقوق المواطنين في الحياة والحرية والأمن، لذا فإن أي فعل لهذه المؤسسات الأمنية يجب أن يهدف إلى ضمان السلامة العامة، ومنع الاضطرابات والجريمة وحماية حقوق الآخرين.
2. حق التجمع السلمي والتظاهر مكفول.
3. للمسئولين عن إنفاذ القانون استخدام القوة في حالات الضرورة القصوى فقط وللحد الذي يمكنهم من أداء وظيفتهم، وبالتالي فإن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب قوات الأمن يجب أن يكون:

I. متناسبا مع الهدف المشروع المراد تحقيقه ومع خطورة الجريمة.

II. قانونيا: أي يجب أن يكون هذا الاستخدام متوافقا مع القوانين المحلية والمبادئ الدولية.

III. ضروريا: بمعنى أن القوة والأسلحة النارية لا تستخدم إلا في الحالات التي تصبح فيها جميع الوسائل الأخرى غير فعالة ولن تحقق النتائج المرجوة، وفقط في الحدود اللازمة.

IV. قابلاً للمحاسبة: أي يجب أن تكون هناك إجراءات محددة للإبلاغ عن كل حدث يتم فيه استخدام الأسلحة النارية وكذلك في جميع حالات الوفاة أو الإصابة، وأن يتبع الإبلاغ مراجعة من قبل وزارة الداخلية للتأكد من مشروعية استخدام القوة. يجب أيضا أن يكون من يعطي أوامر باستخدام قوة غير مشروعة ومن ينفذها قابلين للمحاسبة الجنائية.

4. في جميع الأحوال: لا يجب استخدام الأسلحة النارية--وتشمل الخرطوش والرصاص المطاطي والرصاص الحي--إلا في حالات الدفاع عن النفس أو عن الآخرين ضد تهديد وشيك بالموت أو الإصابة البالغة، أو لمنع ارتكاب جريمة خطيرة تتضمن تهديدا للحياة، أو للقبض على شخص خطير يبدي مقاومة للسلطات، أو لمنع هروبه، وذلك فقط عندما تكون الوسائل الأخرى الأقل تطرفا غير كافية لتحقيق هذه الأهداف.

وفي جميع حالات الاستخدام المشروع للقوة والأسلحة النارية، يجب على المكلفين بإنفاذ القانون تقليل الإصابات والخسائر إلى أقل حد ممكن والحفاظ على حياة الإنسان.

5. لا يجوز الاستخدام العمدي للأسلحة القاتلة إلا عندما لا يمكن تجنبه بأي وسيلة وفي سبيل الحفاظ على الحياة فقط.

الفصل الثالث: المجلس العسكري والتعامل مع حقوق الأقباط

اعتصام قنا ضد تعيين اللواء عماد شحاتة محافظاً

"مش عاوزينها طائفية مسلم بس اللى هيحكمنا."

من هتاف المتظاهرين بقنا

شهدت محافظة قنا في 14 أبريل 2011 ولمدة عشرة أيام متواصلة حركة احتجاج وعصيان مدني واسعة عقب إعلان حركة المحافظين الجدد. وأعلنت مجموعات دينية مختلفة وقوى سياسية رفضها تعيين اللواء عماد شحاتة ميخائيل محافظا لقنا بسبب ديانته المسيحية. ودعت هذه المجموعات لتنظيم مظاهرات واعتصامات كبيرة لإجبار المجلس العسكري على إلغاء القرار وتعيين محافظ آخر مسلم.

وطبقا للإفادات التي حصلت عليها بعثة التقصي التابعة للمبادرة المصرية حين توجهت للمحافظة وقت الأحداث، فإن قائمة الجهات التي دعت للمظاهرة كانت تضم التيار السلفي، وجمعية أنصار السنة المحمدية بقنا، وجماعة الإخوان المسلمين من أنصار هشام القاضي عضو مجلس الشعب السابق، وقيادات بالحزب الوطني السابق، وأنصار اللواء عمر عبد الفتاح عضو مجلس الشعب السابق عن الحزب الوطني، والشيخ محمد نور عضو المجلس المحلي للمحافظة عن الحزب الوطني سابقا والمنتمي أيضا للتيار السلفي.

وتناولت خطب بعض أئمة المساجد في مدينة قنا الجمعة 16 أبريل موضوع تعيين المحافظ المسيحي وأكدت بعضها على عدم جواز ولاية المسيحي على المسلم، وأن قنا محافظة مستضعفة وحقل تجارب لتعيين المسيحيين. ثم خرجت مظاهرات من عدد من المساجد عقب صلاة الجمعة من أبرزها مسجد النور المحمدي ومسجد التقوى ومسجد التحرير ومسجد الوحدة العربية. التقت هذه المظاهرات عند ميدان الساعة ثم توجهت إلى مبنى ديوان عام المحافظة. ورفع عدد من المشاركين في المظاهرات المصاحف ورددوا هتافات إسلامية منها "لا اله إلا الله. ميخائيل عدو الله"، "إسلامية إسلامية. لا مسيحية ولا يهودية"، "مش عاوزينها طائفية مسلم بس اللى هيحكمنا"، "لا اله إلا الله النصراني عدو الله"، ورفع عدد من المتظاهرين أعلام المملكة العربية السعودية.

وتواترت أنباء عن أن بعض أنصار التيار السلفي نادوا بإقامة إمارة إسلامية في قنا، وأن يتولى منصب الأمير فيها الشيخ قرشي سلامة. وقامت هذه المجموعة - وعددها نحو 300 مواطن- بتعطيل خط سكك حديد مصر

عند مزلقان سيدي عبد الرحيم القنائي، حيث افترش العشرات الأرض على قضبان السكك الحديد ونصبوا خيمة ووضعوا متاريس وحواجز حديدية.

وفي يوم الأحد أعلن المتظاهرون الدخول في عصيان مدني، وطافت سيارات شوارع المدينة تدعو المواطنين إلى عدم الذهاب إلى مقار عملهم، وعطلت الدراسة في المدارس.

وفشلت المفاوضات التي أجراها قائد المنطقة العسكرية الجنوبية والحاكم العسكري لمحافظة قنا والوفود الرسمية التي أرسلت من القاهرة في التوصل لحلول للأزمة، حيث أرسلت الحكومة في البداية اللواء محسن النعماني وزير التنمية المحلية، واللواء منصور العيسوي وزير الداخلية كمفوضين من مجلس الوزراء لحل الأزمة. ولم تسفر محاولتهما عن اتفاق سواء بفض الاعتصام أو عزل المحافظ، فقد أعلن الوزيران أنهما سينقلان رغبة الشعب القنائي إلى المجلس العسكري ومجلس الوزراء وطلبا من المتظاهرين فتح الطرق وعودة حركة النقل والسكك الحديدية إلى طبيعتها وهو ما رفضه المتظاهرون.

وقرر الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء في 25 أبريل تجميد نشاط محافظ قنا اللواء عماد شحاتة ميخائيل لمدة ثلاثة أشهر وتكليف ماجد عبد الكريم سكرتير عام المحافظة بإدارة أعمال المحافظة، ثم أجهضت تجربة المحافظ القبطي في كل تعيينات المحافظين التالية التي اقتصرت على المسلمين فقط.

خاتمة

لم يملك المجلس الأعلى للقوات المسلحة رؤية واضحة ومكتملة للتعامل مع ملف التوتر والعنف الطائفي، ولم تكن لديه إرادة فعلية لوضع حلول جذرية، ولذلك لم يستخدم سلطة التشريع لإصدار قوانين تصحيحية تعالج مشكلة بناء الكنائس أو الممارسات التمييزية في المجتمع، وذلك بالرغم من تأكيده وحكومته منزوعة الصلاحيات في أكثر من مناسبة على صدور تعديل تشريعي ينظم بناء الكنائس وتقنين الكنائس المقامة بالفعل والتي تزاول فيها الصلوات ولكنها لم تحصل على تراخيص رسمية.

استمرت نفس السياسات القديمة بالتعامل مع الطائفية من منظور أمني فقط، وبدلا من دور جهاز أمن الدولة قبل حله جاء جهاز الشرطة العسكرية ليدير ملف حقوق الأقباط، بالرغم من أن المعالجة الأمنية تتصف عادة بأنها قاصرة وسطحية ومتحيزة.

تكرر اللجوء إلى جلسات الصلح العرفية وتغييب القانون، مما أدى لعدم تقديم المتهمين في حرق الكنائس للمحاكمة وهروبهم من العدالة.

حرص المجلس الأعلى للقوات المسلحة على استرضاء التيارات الدينية وعدم الدخول في مواجهات مباشرة معها حتى لو كانت مخطئة. وهو ما ظهر بوضوح في الطريقة السيئة التي أدار بها أزمة كنيسة صول ولجوئه للمشايخ لحل الأزمة على سبيل المثال.

تواجدت عند المجلس الأعلى للقوات المسلحة رغبة في استمرار تعامل الدولة مع الأقباط من خلال الكنيسة، ومن ثم انزعج أعضاءه من تكرار خروج الأقباط للتظاهر والاعتصام أمام مؤسسات الدولة وليس داخل الكنائس كما كان يحدث من قبل، وهو ما قد يفسر الطريقة العنيفة التي تعاملت بها الشرطة العسكرية مع المتظاهرين السلميين في مذبحة ماسبيرو، عندما وجدوا ما يقرب من خمسين ألف متظاهر أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون.

توصيات

- إصدار قرار فوري بإحالة قيادات الشرطة العسكرية، وغيرهم من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة السابقين أو الحالين، إلى التحقيق تمهيدا لمحاكمتهم جنائيا بشأن انتهاكات الحق في الحياة ووقائع الاعتداءات على الكنائس وجرائم القتل العمد والاعتداءات البدنية والإصابات الناتجة عن استخدام العنف في التعامل مع المتظاهرين وسوء استخدام السلطة، على أن يشمل التحقيق مدى تقاعسهم عن أداء دورهم في الحفاظ على أرواح المواطنين، وكذلك مسئوليتهم عن حماية الجناة وعدم تقديمهم للمحاكمة، خصوصا المتورطين في أحداث ماسبيرو، وتحديدا القادة والمسئولين الميدانيين المتورطين في إعطاء الأوامر بتحرك المدرعات لدهس المتظاهرين في أكتوبر 2011 وإطلاق النيران عليهم، وأن تتم إحالة كل من تثبت مسئوليته إلى القضاء الطبيعي مهما كانت مناصبهم الحالية أو السابقة.
- تعويض المضارين من جراء الاعتداءات والجرائم الواردة في هذا التقرير، لاسيما التي ثبت تورط موظفي الدولة فيها أو التي فشلوا في منع وقوعها، بما يتناسب وحجم الأضرار والخسائر التي تعرض لها الضحايا.
- إصدار تعليمات واضحة لرجال النيابة العامة بتنفيذ صحيح القانون وعدم قبول التصالح في وقائع الاعتداءات الطائفية، بما يضمن الحفاظ على حق الدولة وجبر الضرر لضحايا الاعتداءات.
- دراسة وإعلان الإجراءات التنفيذية والتعديلات التشريعية المطلوبة من أجل ضمان حياد أجهزة الدولة في التعامل مع كافة المواطنين المصريين، وحظر كافة الممارسات التي تتضمن تمييزا في تطبيق القانون.
- سرعة النظر في تقنين أوضاع الكنائس القائمة بالفعل، والتي تقام فيها الصلوات الدينية منذ سنوات ولم تحصل علي تراخيص رسمية، وكذلك سرعة إصدار قانون ينظم إجراءات بناء الكنائس بما لا يخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان الدستوري الساري من كفالة حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية لكل المصريين، والالتزام بكفالة الحماية القانونية لهذه الحريات في الدستور الجديد.